

الأوضاع السياسية في سوق الشيوخ بعد سقوط إمارة المنتفق 1881-1908

شاكر حسين دمدوم الشطري، نوار مجيد ناصر الشميساوي*

ملخص

يتناول هذا البحث موضوع (الأوضاع السياسية في سوق شيوخ بعد سقوط إمارة المنتفق 1881-1908). وإن هذه الحقبة شكلت عهداً متميزاً من عهود العثمانيين في العراق يختلف عن عهودهم السابقة. تضمنت الدراسة مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وملحق تناول المبحث الأول إجراءات الحكومة العثمانية تجاه سوق الشيوخ بعد سقوط الإمارة. بينما عالج المبحث الثاني عودة آل سعدون للمشهد السياسي. فيما اختص المبحث الثالث بموقف العثمانيين من الحركات المسلحة لعشائر سوق الشيوخ. اعتمد البحث على مصادر عديدة، كان في مقدمتها الوثائق العثمانية والبريطانية المنشورة وغير المنشورة وبعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت بعض جوانب هذا الموضوع، وكذلك الكتب العربية والمعرية والأجنبية، والدوريات العربية والأجنبية والصحف المحلية التي غطت جوانب مهمة من أحداث سوق الشيوخ خلال هذه الحقبة التاريخية. من خلال استعراضنا لهذا الموضوع تبين لنا بأنه كان العام 1881 يمثل بداية عهد آخر وجديد من الوجود العثماني في سوق الشيوخ بعد إسقاط إمارة المنتفق. كما تُعد مدينة سوق الشيوخ مركز ثقل المجتمع العشائري في جنوبي العراق، وقد تميزت في أواخر العهد العثماني بتحدي السلطة العثمانية، إذ كان لموقعها الجغرافي الأثر الأكبر في منحها تحصيناً منيعاً، مما جعلها تؤدي دوراً بارزاً في التصدي للوجود العثماني.

الكلمات الدالة: الدولة العثمانية، العشائر العراقية، سوق الشيوخ.

المقدمة

حظي التاريخ المحلي لدراسة أحوال المنتفق بشكل عام وتاريخ سوق الشيوخ بشكل خاص خلال العهد العثماني بنصيب وافر من الدراسات في السنوات الأخيرة، إلا أن تلك الدراسات لم تول الاهتمام الكافي لمنطقة سوق الشيوخ التي كانت تشكل جزءاً مهماً من ولاية البصرة العثمانية. فعلى الرغم من كثرة الدراسات والأبحاث التي تعرضت لتاريخ العراق الحديث في حقبة الاحتلال العثماني، وقيمتها التاريخية التي لا يمكن إنكارها، إلا أن هناك محطات مهمة في التاريخ المحلي لم تتل حظها الكافي من البحث والدراسة ومن بينها موضوع هذا البحث المعنون (الأوضاع السياسية في سوق شيوخ بعد سقوط إمارة المنتفق 1881-1908). فقد درس عدد من الباحثين الأكاديميين وغير الأكاديميين جوانب مختلفة ومتنوعة من تاريخ سوق الشيوخ، المدينة العراقية المعروفة في جنوبي العراق، وقد تمخضت تلك الدراسات عن مؤلفات ضخمة غطت تاريخ المدينة الزاخر بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إذ تحتاج المدن العراقية إلى دراسات تاريخية بأقلام متخصصة قادرة على تقديم المعلومات التاريخية بدقة وتحليلها بموضوعية، وإن هذه الحقبة شكلت عهداً متميزاً من عهود العثمانيين في العراق يختلف عن عهودهم السابقة.

تضمنت الدراسة مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وملحق تناول المبحث الأول إجراءات الحكومة العثمانية تجاه سوق الشيوخ بعد سقوط الإمارة. بينما عالج المبحث الثاني عودة آل سعدون للمشهد السياسي. فيما اختص المبحث الثالث بموقف العثمانيين من الحركات المسلحة لعشائر سوق الشيوخ.

اعتمد البحث على مصادر عديدة، كان في مقدمتها الوثائق العثمانية غير المنشورة المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني (BOA) في اسطنبول، كما اعتمد البحث على الوثائق البريطانية غير المنشورة خاصةً وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office)، ووثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة في دائرة السجلات العامة (لندن) (Public Record Office) التي توجد منها نسخ مصورة على مايكرو فيلم محفوظة في دار الكتب والوثائق في (بغداد)، وعلى بعض ملفات وزارة الداخلية المحفوظة

* كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق. تاريخ استلام البحث 2019/3/18، وتاريخ قبوله 2019/6/12.

في هذه الدار. كما استند البحث على بعض الوثائق العثمانية والبريطانية المنشورة، مثل سالنامه ولاية البصرة، والتي هي في الأصل تقارير رسمية سنوية تصدر عن إدارة الولاية. والوثائق البريطانية المنشورة التي جمعها المؤلف الهندي سالدانها (1906 Saldanha). فضلاً عن بعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت بعض جوانب هذا الموضوع، وكذلك الكتب العربية والمعرّبة والأجنبية، والدوريات العربية والأجنبية والصحف المحلية وكانت أبرزها جريدة (زوراء) التي غطت جوانب مهمة من أحداث سوق الشيوخ خلال هذه الحقبة التاريخية.

المبحث الأول: إجراءات الحكومة العثمانية تجاه سوق الشيوخ بعد سقوط الإمارة عام 1881:

بعد أن انتهت معركة الرئيس في نهاية آب 1881 وما حققته من نتائج سياسية واضحة جاءت لصالح الحكومة العثمانية التي كان أهمها انهيار إمارة المنتفق، وذلك من أجل توجه السلطة المركزية العثمانية إلى منطقة سوق الشيوخ على اعتبارها المركز الرئيس لثقل العشائر في المنتفق، فقد كانت هزيمة آل سعدون تعد نصراً باهراً للسلطات العثمانية لم تستطع تحقيقه منذ قرون، وبإبعاد آل سعدون من المنتفق أخذت السلطات العثمانية تدير سوق الشيوخ بشكل مباشر. (سالنامه، 1308هـ). لذلك كانت هذه المعركة مسك الختام في إمارة المنتفق، فقد كوفئ من ساهم بإسقاطها بالكثير، فالوالي تقي الدين باشا (1881-1887) أبقى ست سنوات على ولاية العراق، (ثريا، 1308هـ؛ العزاوي، د.ت). وهي مدة لم يحصل عليها أي من الولاة الذين جاءوا بعده، في حين أسندت للفريق عزة باشا ولاية ومشيرية اليمن (السعدون، 1999).

لقد انسحبوا آل سعدون إلى منطقة الكار في بداية الأمر، وبعد ملاحقة القوات العثمانية لهم ورفض العشائر استقبالهم خوفاً من القوات العثمانية اتجهوا غرباً إلى صوب الشامية وقد مكثوا بها نحو شهرين (النبهاني، 1344هـ)، لكنهم واجهوا خطر آخر وهو محمد بن رشيد فكان قرارهم صائباً في عبور شط العرب، واللجوء إلى المحمرة بجوار الشيخ مزعل. (النجار، 1970) اتخذت الدولة العثمانية أسلوباً جديداً بعد عام 1881 في سوق الشيوخ هو عدم إثارة الأهالي ضدها؛ وذلك من أجل السيطرة على الوضع الداخلي لتلك المدينة لثبات حكمها، وعلى الرغم من كل المحاولات التي فرضتها السلطات العثمانية لم تخلُ سوق الشيوخ من الاضطرابات العشائرية التي أثرت سلباً بدورها على الأوضاع السياسية (العيساوي، 2008).

بعد الانتصار الذي حققه العثمانيون، وهروب قادة المنتفق خارج حدود سوق الشيوخ، عيّن الباب العالي محمد باشا (1882-1883) متصرفاً على المنتفق (زوراء، 1299هـ)، وذلك من أجل فرض سلطة الدولة المركزية على سوق الشيوخ. (السعدون، 1999) إلا أن الإجراءات التي قامت بها السلطة العثمانية لم تجد نفعاً فسرعان ما عادت الاضطرابات من جديد في سوق الشيوخ في عام 1885 (ديكسون، 1990)، إذ رفضت عشائر حجام وال حسن، دفع ضرائب الملاكية (الداخلية، ملف رقم 32050/107) التي أدت إلى طرد مأموري الحكومة مما أدى إلى قتل مجموعة من القوات النظامية، والضبطية، وفشلت كل مساعي الحكومة في التوصل إلى تسليم قاتلي أفرادها، ودفع ما بذمتهم من ضرائب، فيما ذكرت الصحف الرسمية بأن ضياء أفندي مأمور الأعشار بقضاء سوق الشيوخ الكائن بداخل سنجق المنتفق أعطى قرار الأخذ رسم الأغنام لهذه السنة الثامنة والتسعين من فرقة الرفيعات المربوطين بالقضاء المذكور، والذين هم عبارة عن أربعين أو خمسين بيتاً، واستيفائه منهم مقطوعاً بناء على هذه المقطوعة أخذ أيضاً مقدراً من النقود عن هذا البديل المقطوع، في حين باشر المأمور أخيراً بتعداد أغنامهم أيضاً، وإن المنازعة التي تولدت من هذه المعاملة انجرت إلى المقاتلة بين أفراد العشيرة والمأمورين فقتل على أثرها ضياء أفندي، وخلف آغا ملازم العساكر النظامية، فعاد أفراد النظامية والضبطية إلى الناصرية بعد مقتل قادتهم. (زوراء، 1299هـ).

أولاً: مناهضة عشائر سوق الشيوخ للسياسة العثمانية:

لقد توسع هذا التمرد بعد انضمام العديد من عشائر الحمار إلى جانب ال حسن وحجام ضد الدولة العثمانية، ونتيجة لذلك أمرت السلطة العثمانية متصرف المنتفق بإرسال قوات إضافية إلى سوق الشيوخ، وشنت هجوماً عنيفاً على حصون تلك العشائر، مما أدى إلى تدهورهم واستسلامهم (منتشاشفيلي، 1978؛ زوراء، 1302هـ).

على غرار مقاومتها للسلطات العثمانية، لم تتوقف الاضطرابات الداخلية بين عشائر سوق الشيوخ فيما بينها، فحدثت منازعات عشائرية بين عشيرة البو خليفة وآل إسماعيل في الحمار في بداية تشرين الأول عام 1887، ولحل هذا النزاع أرسلت الدولة العثمانية ضابط ومعه (20) جندي لحفظ الأمن في سوق الشيوخ، فبدأت المشاكل لبعض الوقت. (Y. PRK. ASK, Nr. 42-27-1) ونتيجة لحدوث منازعات من جديد بين عشائر ال حسن، والحمامة، وال نواس في سوق الشيوخ في 18 آذار عام 1888، فطلب متصرف المنتفق إرسال عساكر لحفظ الأمن في سوق الشيوخ، إلا أن الحكومة العثمانية أبلغت متصرف المنتفق بصعوبة

إرسال هذه القوات نتيجة لظروف الطقس الصعبة، وطلبت منه الاستعانة بالقوات الموجودة في الناصرية، والشرطة، وإرسالها إلى سوق الشيوخ، وإنهاء مشاكل العشائر، ولأسيما أن المسافة بين الناصرية وسوق الشيوخ ليست سوى (4 - 5) ساعات سيرا، فيمكن وصول القوات للمدينة وحفظ الأمن فيها. (DH. MKT, Nr. 1467-86)

خلال حكم الوالي سري باشا ولاية بغداد (1890-1891) استمر رفض دفع الضرائب من قبل عشائر سوق الشيوخ (إبراهيم، 2007)، فقد أصبحت الحكومة العثمانية قلقه من أن يشكل ذلك الوضع سوءاً بمسألة استحصال الضرائب من هذه العشائر، فعمدت الحكومة العثمانية إلى إصدار فرمان عام 1891 إلى منع تسجيل الأراضي بالطابو، على اعتبار كافة الأراضي تابعة للدولة، ويبدو أن الدولة العثمانية فضلت هذا الأمر من أجل السيطرة على التمردات العشائرية وكيفية استحصال الضرائب. (الجواهري، 1978)

ثانياً: موقف الشيخ حسن آل خيون من السياسة الضرائبية للعثمانيين:

أخذت عشائر سوق الشيوخ تستمر بالانتفاضة ضد الدولة العثمانية بين الحين والآخر، فانتفضت عشيرة بني أسد ضد الدولة العثمانية بقيادة شيخها حسن آل خيون الذي يعد من الشيوخ الأكثر تأثيراً في تاريخ المنطقة (البرزنجي، 2013؛ سليم، 1956)، وقد استمرت حالة التهدة بين عشائر بني أسد والعمانيين حتى عام 1893 (الشطري، 2012)

ثم ما أن لبثت حتى عادت المشاكل العشائرية في سوق الشيوخ، فحدثت في تشرين الثاني عام 1893، مشاكل عشائرية بين العبيد وبني خيكان، ولم تكن القوات العثمانية في سوق الشيوخ كافية لحل هذا النزاع، فطلب متصرف المنتفق محمد مهدي باشا (1893-1894) من السلطة العثمانية إرسال سفينة عسكرية حربية لتهدة الأمور، لكن القيادة البحرية أبلغت متصرف المنتفق بالتصرف لمعالجة الأمر في سوق الشيوخ، لأن تحريك السفينة متوقف على صدور إرادة من السلطان العثماني نفسه، (DH. MKT, Nr. 162-6)

قررت الدولة العثمانية في 31 مايس 1894 توقيف بعض شيوخ العشائر في سوق الشيوخ، وهم كل من عودة الفندي، ومزيعل آل بشارة، ومسعد آل رحمة، وابنه خليف البدر وعيسى الناصر، (الملحق رقم 1) وأحالتهم للقضاء لمحاكمتهم، من أجل السيطرة على الأوضاع داخل المدينة، وتحصيل الضرائب وفرض سلطة الدولة (1-81، DH. MKT, Nr. 245)

وعلى الرغم من ذلك لم تحد تلك الإجراءات من قوة عشائر سوق الشيوخ، فأخذت تنتفض ضد السياسة العثمانية بين الحين والآخر، فتمكنت عشائر بني أسد في الجبايش بزعامة شيخها حسن آل خيون وبمساعدة بعض عشائر سوق الشيوخ في آب عام 1895 بالتحرك ضد القوات العثمانية المتواجدة في الجبايش، عندما قام شيخها حسن آل خيون بمهاجمة الباخرة العثمانية "بغداد" في آب 1895 وقتل وجرح بعضهم الآخر من الجنود المتواجدين فيها؛ وذلك بسبب مصادرة أراضي قبيلة بني أسد لصالح الخزينة، الأمر الذي دفع السلطة العثمانية في الرابع والعشرين من آب عام 1895 إلى إرسال قوات بقيادة فاضل باشا الداغستاني على ظهر باخرة عثمانية مع ثلاث أفواج من المشاة قدر عددهم ب(1100) رجل، إضافة إلى الاستعانة بشيوخ العمارة الذين كانوا على خلاف مع حسن آل خيون للسيطرة على الوضع وقمع تلك الانتفاضة بالقوة (Бадем، 2014)، مما اضطر قائدها حسن آل خيون إلى أن يفر إلى أهوار الحويزة (الحسني والقيسي، 1970)، وبالفعل تمكنت السلطة العثمانية من قمع الانتفاضة وعزل الشيخ حسن آل خيون، وتعيين جاييد بن محمد آل خيون شيخاً لبني أسد بدلاً من عمه من قبل حكومة بغداد، وأنشأت أيضاً جندرمة ودائرة برق تستخدم للأغراض الحكومية، وقوة صغيرة من الشرطة المحلية، وبعد عام من ذلك قامت السلطة العثمانية بزيادة سيطرتها من خلال تعيين مديرٍ مقيمٍ في الجبايش يدير شؤون عشيرة بني أسد بنفسها بعد أن أبعدت جاييد آل خيون من المشيخة؛ وذلك لعدم قدرته على ضبط الأمن في تلك العشيرة. (جلود، 2012) وقللت السلطة العثمانية من اعتمادها على الشيخ بعد اغتيال ضابط عثماني برتبة رائد في الأهوار من قبل جاسم آل محمد آل خيون أخي الشيخ جاييد في عام 1896 أيضاً. (ايناس، 2013؛ حسن، 2016)

وفي السنوات الأربع اللاحقة ظل حسن آل خيون طليقاً في الأهوار يقوم بهجمات بين الحين والآخر على السفن في نهر الفرات وعلى القوات العثمانية، ففي عام 1897، كان بعض أتباع حسن آل خيون يسببون متاعباً للعثمانيين في القرنة، لكنهم قُمعوا من قبل القوات التي أرسلت إلى المنطقة (F.O. 195/1978, No. 356/62) ففي آب من العام نفسه، قُتل أربعة جنود عثمانيين مع قائدهم على يد أتباع حسن آل خيون في المذيئة (F.O. 195/1978) ولمعرفته بقوة الرد العثماني حاول الشيخ حسن فتح صفحة جديدة مع السلطات العثمانية من أجل الحصول على عفوٍ سلطاني لكنه فشل في ذلك. وفي نيسان 1898 نُقل أن حسن آل خيون كان يخطط لإجراج السلطات العثمانية عندما تعرض للسفن التجارية التابعة لشركة لنج البريطانية. وهكذا تسبب في احتكاك بين السلطات العثمانية والبريطانية من أجل تأمين عفوٍ له. (F.O. 195/2020) إذ بعث في منتصف 1899 رسالة إلى راتسلو (Ratislaw) القنصل

البريطاني في البصرة (22 أيلول 1898 - 1 آب 1903) دعاه فيها الى التوسط لدى السلطات العثمانية لتتقية الأجواء، غير أن الفصل رد انه لا يستطيع التدخل، وعليه أن يخاطب الوالي مباشرة إذا ما كان يريد السلام (F.O. 195/2055). كان الشيخ حسن آل خيون يستلم راتباً سنوياً من الحكومة العثمانية لحراسة نهر دجلة منذ عام 1889، وإدارة خط الاتصال بين القرنة وقلعة صالح، وبسبب تعرض المنطقة في نيسان 1899 لسلب ونهب من قبل أتباعه الذين بلغ عددهم حوالي (600) رجل، عادت الاضطرابات ثانيةً عندما قرر حمدي باشا والي البصرة الحد من تلك التصرفات، لكن قوة أتباع الشيخ حسن واتساع دائرة انتفاضتهم ضد السلطات العثمانية، أفشلت مهمة والي البصرة، عندها قررت السلطات العثمانية قطع راتبه السنوي في محاولة لاحتواء الموقف، لاسيما وان مثل تلك الحركات ستعكس سلبياً على حركة الملاحة التجارية. وفي الوقت الذي فشل فيه حمدي باشا في احتواء الانتفاضة تمكن الفريق محسن باشا والي البصرة (1899-1901) الجديد عام 1900 من الوصول الى تسوية مع الشيخ حسن عندما قدم الأخير التماساً الى السلطات العثمانية بالعفو عنه، لكن السلطان العثماني رفض طلبه. (Saldanha, 1906) وفي نهاية الأمر أجبر حسن على الخروج من الأهوار ودمرت قوته في هور الجزائر وبقي هناك حتى وفاته عام 1903. وعين ابنه سالم شيخاً على بني أسد وأصبح مناصراً للحكومة العثمانية منذ عام 1906 (سليم، 1956)

المبحث الثاني: عودة آل سعدون للمشهد السياسي:

في الوقت الذي تسلم فيه قدرى باشا (1884-1885) المتصرفية في لواء المنتفق (الشطري، 2016) تغيرت الخارطة السياسية بعد أن اصدر السلطان عبد الحميد الثاني عفواً عن القادة المنفيين من آل سعدون في أوائل عام 1885، إذ سمحت السلطات العثمانية لهم بالعودة على شرط أن يكون مسكنهم في الشامية بعيداً عن سوق الشيوخ، وعدم مطالبتهم بأموالهم ومزارعهم، وقد سكنوا في موضع يطلق عليه اسم نبعة (خزعل، 1962؛ الفياض، 1956)

وعلى ما يبدو أن عودة آل سعدون كانت نتيجة محاولات بذلوها مع الدولة العثمانية بوساطة بعض المسؤولين في العراق واسطنبول، ويعمل البعض موقف التسامح الذي اتخذته الدولة تجاه آل سعدون كونهم اكبر الأسر السنية في العراق، وانتمائهم الى السلالة الهاشمية، ولهم علاقات واسعة مع العشائر في المنتفق، لاسيما سوق الشيوخ، ومن جانب آخر عمد السلطان عبد الحميد الى احتوائهم في حركة الجامعة الإسلامية (الشطري، 2012)

لقد تجددت الاضطرابات في سوق الشيوخ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما حاول زعيم المنتفق سعدون بن منصور باشا السعدون توسيع نفوذ إمارته، لاسيما بعد دعم شيخ الكويت مبارك الصباح (1896-1915) والبريطانيين له ضد الدولة العثمانية (الشطري، 2012)

لم تتوقف النزاعات العشائرية في سوق الشيوخ بسبب الأراضي، فظهرت من جديد في 27 آب عام 1900، بين عشيرة أهل الكوت والعساكرة، ووقع نتيجة هذا التصادم (17) قتيلاً و(30) جريحاً، ولم تكن القوة العثمانية في سوق الشيوخ كافية لحل هذا الصراع، فأبلغت السلطات العليا متصرف المنتفق توفيق باشا (1898-1900) باتخاذ التدابير اللازمة لحل النزاع الواقع بين تلك العشائر حتى تتمكن القوات المساندة من الوصول الى بقية أراضي المنتفق ومن بينها سوق الشيوخ (DH. TMİK. M, Nr. 95-21-1). هدد سعدون باشا القبائل التابعة لابن رشيد في أطراف العراق، إذ وصل الى أطراف حائل، واشتبك معهم في الثامن من تشرين الثاني عام 1900 وسميت المعركة بـ (الصريف) التي تمخضت عن هزيمة أعداء ابن رشيد، (الوريمر، د.ت) لكن الأخير أراد اخذ الثأر من هذه الحادثة وذلك عندما هاجمته عشائر المنتفق، لاسيما عشائر سوق الشيوخ، وقد أدركت الدولة العثمانية خطورة هذا الأمر فأوعزت الى والي البصرة سليمان فيضي باشا الى إرسال حملة عسكرية لتأديب سعدون باشا، لكنه اعتقد بأن الوقت غير مناسب لإرسال القوة العسكرية لتردي الأوضاع في نجد والكويت (المطيري، 2014) ويبدو ان ابن رشيد قد أزعجته تحركات سعدون باشا على اغلب العشائر، فتحرك باتجاه سوق الشيوخ في منتصف عام 1901، وكان الهدف من وراء هذه الحركة العسكرية هو قيام السلطات العثمانية بالحد من نشاط سعدون باشا (النبهاني، 1344هـ) بعد وصول ابن رشيد الى الخميسية، فقد انتقل إلى اقرب دائرة تلغراف في سوق الشيوخ واتصل بوالي البصرة الذي اشتكى له ما قام به سعدون من أفعال (Saldanha, 1906)

لم تتوقف حالة عدم الاستقرار في سوق الشيوخ ففي 15 آذار عام 1901 تجددت الاشتباكات بين عشائر كوت، والعساكرة في سوق الشيوخ حول مسألة الأراضي، وذهب ضحية هذه الاشتباكات عدد من القتلى والجرحى، ورغم رفع الأمر للسلطة العثمانية لمعالجته، إلا انها طلبت من متصرف المنتفق حسن حسني باشا (1900-1901) حل المسألة بين العشيرتين وفق الأصول العشائرية دون اللجوء الى المحاكم؛ لأن وصول الأمر للجهات العدلية ينذر ببقاء المشاكل وعدم حلها. (BEO, Nr. 1629-122133)

عملت السلطات العثمانية لمواجهة هذا الموقف والحيلولة دون تطوره، وذلك بعد أن أرسلت كتبتين عسكريتين من سوق الشيوخ إلى الخميسية، إضافة إلى ذلك جلبت قوة كبيرة من البصرة إلى شمال سوق الشيوخ، ومع هذا إلا أن الدولة العثمانية لم تستطيع السيطرة على الأطراف المتحاربة بالقوة؛ لأن عدد القوات لا يكفي للسيطرة على القوات المتحاربة (العزاوي، د.ت)

المبحث الثالث: موقف العثمانيين من الحركات المسلحة لعشائر سوق الشيوخ:

نظراً لاستمرار مشاكل العشائر وحملة الاعتقالات التي كانت تقوم بها السلطة العثمانية في سوق الشيوخ، فإن السجن لم يكن على درجة كبيرة من الأمان، فضلاً عن سوء أوضاعه ورداءة غرفه وتوجهه نحو السقوط، فطلب قائممقام سوق الشيوخ في آذار عام 1902 من متصرف المنتفق والجهات الحكومية تحسين أوضاع السجن للسيطرة على مشاكل العشائر داخل سوق الشيوخ (DH. MKT, Nr. 2598. 136) وعملت السلطات الحكومية في الوقت نفسه على كسب الشخصيات المؤثرة في سوق الشيوخ أمثال الشيخ مزعل البشارة شيخ عشيرة آل جسن عندما تراجعت عن التهم الموجهة إلى أحد أعوانه، وهو فيصل الياسر وأثبتت براءته (DH.TMIK.M,Nr. 117-51-14)

ونتيجة لحدوث النزاعات العشائرية في سوق الشيوخ أصدرت محكمة المنتفق في 20 آب عام 1903 قراراً بالسجن لمدة (15) سنة على المتهمين نتيجة الخلاف العشائري الذي حدث بين المجرة وبني خيكان؛ لأنهم لم يلتزموا بتحذيرات السلطة العثمانية، التي أكدت بدورها بأن تسوية المشاكل العامة هي من مسؤولية الدولة، أما بين العشائر فيترك للأصول والأعراف العشائرية (DH.TMIK.M,Nr.164-28-1)

وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية، إلا أن حركات العشائر في سوق الشيوخ لم تتوقف، فحدث نزاع بين عشائر حجام في مايس 1904، فأرسلت الحكومة قوة عسكرية بقيادة وكيل قائممقام متصرفية المنتفق برفقة قوات من الضابطية، عندما قامت كل من عشيرة أبو شامه إحدى فروع عشائر حجام، ورئيسها خيران وفرع الجزيرة من عشائر حجام ورئيسها عودة الفندي قاموا في الليل بمحاصرة المفزة العسكرية في الشارع ونهبوا المواشي والذخيرة (DH.TMIK.M, Nr. 170-42) دفعت هذه الأوضاع إلى تجدد الاضطرابات العشائرية في سوق الشيوخ في تموز عام 1904 بين عشائر العساكرة والحسينات بعد سنة ونصف من الهدوء، وذهب ضحية هذا النزاع شخصين من العساكرة، فضلاً عن سقوط جرحى من الطرفين. وحدث نزاع عشائري آخر بين عشائر البو عاصي والديين، والذي أسفر عن عدد من القتلى، وقد أكدت متصرفية المنتفق بأن عدد القوات في سوق الشيوخ قليل وغير كافٍ للسيطرة على مشاكل العشائر، فطلبت من السلطات العليا إرسال قوة عسكرية لفرض الأمن في المدينة (DH.TMIK.M, Nr.174-59- 4)

وعلى هذا الأساس جهزت السلطات الحكومية العليا في بغداد قوات عسكرية من الفيلق العثماني السادس بعد اتصال مخلص باشا وإلى البصرة في 22 مايس 1905 من أجل تحصيل بقايا الضرائب من عشائر سوق الشيوخ والبالغة (174) ألف قرش، إذ أرسل (150) عسكرياً من طابور الرديف من الناصرية، و(250) عسكرياً من الطابور الثاني من آلاي الرابع من القطعات العسكرية التابعة للجيش السادس في الشطرة، و(150) عسكرياً من طابور رديف الموصل في داقوق. وبذلك يكون المجموع (550) مع أسلحتهم، إذ توجهت معاً إلى سوق الشيوخ الذي كان يتواجد فيه (200) عسكرياً من الآلاي، و(44) عسكرياً من الطابور الثاني. وبذلك يصبح عدد القوات العسكرية (750) عسكرياً، ومعهم (4) مدافع جبلية من الناصرية و(3) مدافع أخرى من المير الآي يوسف بيك بإيعاز من متصرف المنتفق. (DH.TMIK.M, Nr. 211-39-10)

وفي ظل تلك الظروف قامت السلطات الحكومية بإرسال حامد باشا قائد للطواوير العسكرية الأربعة مع مدفعين إلى سوق الشيوخ في حزيران 1905، لكن المدينة لم تستوعب تلك الطواوير العسكرية، نتيجة لسوء أوضاعها الصحية فأصيب العساكر بالأمراض، فضلاً عن عدم إيجاد محل كافٍ لإقامة تلك الطواوير، فأمرت السلطة العثمانية في 4 حزيران 1905 بإعادة طابورين إلى الناصرية. إلا أن السلطات الحكومية تراجعت عن زج تلك القوات في عملية غير معروفة النتائج بالنسبة لها، فاستعانت بسعدون باشا، وأوفدته إلى سوق الشيوخ للاتفاق مع رؤساء العشائر من تحقيق الهدوء، ولوقف تحديدهم لتلك السلطات (BEO, Nr. 2598-194786-2)

وأشارت الوثائق العثمانية بأن السلطات العثمانية باشرت بحملة إلقاء القبض على الأشخاص الذين يتبادلون بيع الأسلحة في سوق الشيوخ؛ لكي تحد السلطة العثمانية من مشاكل العشائر، فصادرت قطعتين من سلاح المارتيني، فضلاً عن (2006) من ذخيرة هذا السلاح، وقد أرسلت هذه الأسلحة إلى مخزن القوات في الناصرية (DH.TMIK.M, Nr. 202. 61-1)

على الرغم من كل الإجراءات التي قامت بها الدولة العثمانية إلا أنها لم تستطع إخضاع قوة العشائر في سوق الشيوخ، خاصة بعد أن امتنعت عشائر حجام من دفع الضرائب مرة أخرى في 11 شباط عام 1906 إلى السلطات الحكومية، ووقفت عشائر آل حميد وآل حسن إلى جانب عشائر حجام في تصديدها للسلطات العثمانية (F.O., 371-149 X/M 9928) فقامت تلك السلطات باستخدام قوات عسكرية لإخضاع تلك العشائر، إذ أرسلت في 19 شباط عام 1906 (700) جندياً مصحوبين بمدفعية بقيادة متصرف المنتفق رشيد باشا (1907-1910) وقائد سنجق المنتفق إلى سوق الشيوخ، فقاموا جميعاً بمحاصرة المدينة. (I. HUS, Nr. 138. 74) وأوعزت السلطات العثمانية إلى والي البصرة محمد مخلص باشا (1906-1907) بإرسال قوات إضافية وذلك من أجل السيطرة على الوضع، وبعد أن وصلت المساعدات إلى متصرف المنتفق دارت المعركة بين الطرفين فخسرت القوات الحكومية (100) جندياً بين قتيل، وجريح بما فيهم قائد القوات العقيد مصطفى بيك، وازدادت الاضطرابات في سوق الشيوخ في 21 آذار 1906؛ بسبب رفض عشائر حجام دفع الضرائب الحكومية، وفشل جهود السلطات المحلية في جمعها (F.O., 371-149, X/M 9928) وقد ذكر والي البصرة مخلص باشا في برقية أرسلها إلى إسطنبول في 16 آذار 1906 بأن سعدون باشا شيخ قبيلة المنتفق الذي أنعم عليه السلطان سابقاً بأرض ذات مدخولات عالية، اتفق سرّاً مع شيخ الكويت مبارك الصباح، وأثار عدة عشائر في سوق الشيوخ ضد الإدارة المحلية (منتشاشفيلي، 1978)

إن الحركات المسلحة لعشائر سوق الشيوخ لم تتوقف، إذ أن القوة العسكرية المقيمة في سوق الشيوخ غير قادرة على وقف تلك الحركات التي تقوم بها العشائر في هذه المنطقة. لذلك طلبت السلطات المحلية إرسال قوات إلى تلك المنطقة لفرض سلطة الدولة، الأمر الذي واجهته السلطة العثمانية باستخدام السلاح للقضاء على تلك المشاكل الداخلية مؤقتاً، فلم يكن بوسعها إيقافها نهائياً بحكم قلة العساكر الموجودة في سوق الشيوخ، وقد نجح متصرف المنتفق عبد الوهاب أفندي الباجه جي (1903-1907) في الاتفاق مع بعض العشائر بتسليم قطع السلاح، وأن قسماً من هذه العشائر أعلنت دخالتها بوساطة سعدون باشا، بل ووعدت هذه العشائر السلطات الحكومية بدفع الضرائب المتراكمة عليهم منذ عام 1898، عندما سلمت الأسلحة التي استولت عليها، والتي بلغت (56) قطعة، ووعد متصرف المنتفق السلطات الحكومية بالاستمرار بجمع الأسلحة في سوق الشيوخ (BEO, Nr. 2890-216725-6) وأعطيت لهم مدة محددة تنتهي بتاريخ 1 آب 1906 من أجل تسديد ما بذمتها من ضرائب، إلا أن هذه العشائر لم تدفع الضريبة الجماعية التي اتفقت على دفعها حسب الشروط الواردة في الدخالة المتفق عليها، لذلك هيئة السلطات الحكومية نفسها لإعداد حملة عسكرية على عشائر سوق الشيوخ من أجل استيفاء الضرائب المفروضة عليهم، إلا أن المتصرف فشل في إذعان العشائر إلى طاعة الحكومة (DH.TMIK.M, Nr. 227-47-2-2)

لقد أوعزت الحكومة العثمانية بعد ذلك إلى استدعاء متصرف المنتفق رشيد باشا إلى إسطنبول، وفي ضوء تلك الأحداث قام والي البصرة مخلص باشا بإجراء تخفيضات في الضرائب، فرفضت العشائر في سوق الشيوخ تلك الإجراءات، فطلبت السلطات العثمانية في 12 آب عام 1906 من والي البصرة إرسال قوة عسكرية كبيرة إلى سوق الشيوخ لعدم كفاية القوة الموجودة فيها، من أجل إدخال العشائر في طاعة الدولة، وتسليم الأسلحة والمعدات العسكرية التي استولت عليها عشائر سوق الشيوخ. (BEO, Nr. 2890 - 216725-4)

وقاد مخلص باشا القوة بنفسه ووصل إلى سوق الشيوخ يرافقه (100) جندي، وبعد أن اتضح له بأن القوات الموجودة بإمرته غير كافية للقيام بعمليات حاسمة، توجه إلى القبائل العربية طلباً للمساعدة، وقد وقع اختياره على قبيلة بني أسد فتحالف معها ضد عشائر حجام وآل حسن. وعند اقتراب القوات العثمانية لجأ المنتفضون الذين يعرفون معالم المكان جيداً إلى تكتيكهم المألوف فبدأوا بالتراجع جاذبين وراءهم القوات التي يقودها مخلص باشا والمساندة لها إلى أدغال الأهوار التي تكثر في ضواحي سوق الشيوخ، وعندما وصلوا إلى البردي الكثيف انتشروا فيه وفتحوا نيراناً كثيفة من بنادقهم على الأعداء فاضطربت القوات العثمانية وبدأوا يطلقون النار بدون نظام، وأسرعوا بالانسحاب إلى سوق الشيوخ، غير أن عشائر سوق الشيوخ لم يجرؤوا على تعقب تلك القوات؛ لخوفهم من المدافع. لذا أدت بدورها إلى انسحاب والي البصرة من سوق الشيوخ واضطر إلى الهروب واللجوء إلى القارب المسلح (آلوس). وقد فقدت الحكومة في هذا الاشتباك حسب معلومات غير رسمية (90) شخصاً بين قتيل وجريح. (F.O., 195/2215, No. 730/74 ; F.O., 424/210)

الأمر الذي عجل بتتحية مخلص باشا من وظيفته بعد ذلك بوقت قريب، وعيّن عبدالمجيد بيك والي بغداد والياً مؤقتاً للبصرة، إذ تحرك إلى البصرة والناصرية لتسوية تلك القضية من خلال المفاوضات (F.O., 195/2214, No. 564/53) لم تكن سلطة الدولة العثمانية قوية على العشائر، لذلك أدت حالات التحدي للسلطات العثمانية بين العشائر في سوق الشيوخ

الى اضطراب الأوضاع الداخلية فيها خلال تلك المرحلة التاريخية، نتيجة اتهامهم للسلطة العثمانية بعدم حفظ الأمن، فاستغل البعض من الأهالي ذلك الوضع المتوتر، واستولوا على رواتب المعلمين، ووعاظ المساجد. (MF. MKT, Nr. 963-58-2) إن أفراد السلطة العثمانية كانوا في بعض الأحيان هم من يتسببوا باضطراب الأوضاع الداخلية في سوق الشيوخ، فعلى سبيل المثال لا الحصر قام أفراد الطابور الموجود في المدينة بالاستيلاء على أموال بعض المواطنين في 24 كانون الأول عام 1906، نتيجة لعدم صرف رواتبهم من قبل السلطات العثمانية؛ بسبب فقدان أموال التحصيلات التي تأخذها السلطات الحكومية بوصفها ضرائب. (BEO, Nr. 2972. 222868 DH.MKT, Nr. 1130.51-1)

لقد أثرت تلك الاضطرابات الداخلية في سوق الشيوخ على الوضع الإداري في المدينة، ففي تموز عام 1907 قام بعض الموظفين والكتبة بترك وظائفهم، نتيجة لعدم استلام رواتبهم، الأمر الذي تطلب من متصرفية المنتفق ان تكون أكثر قوة في معالجة تلك المشاكل الداخلية. (DH. SFR, Nr. 384. 65)

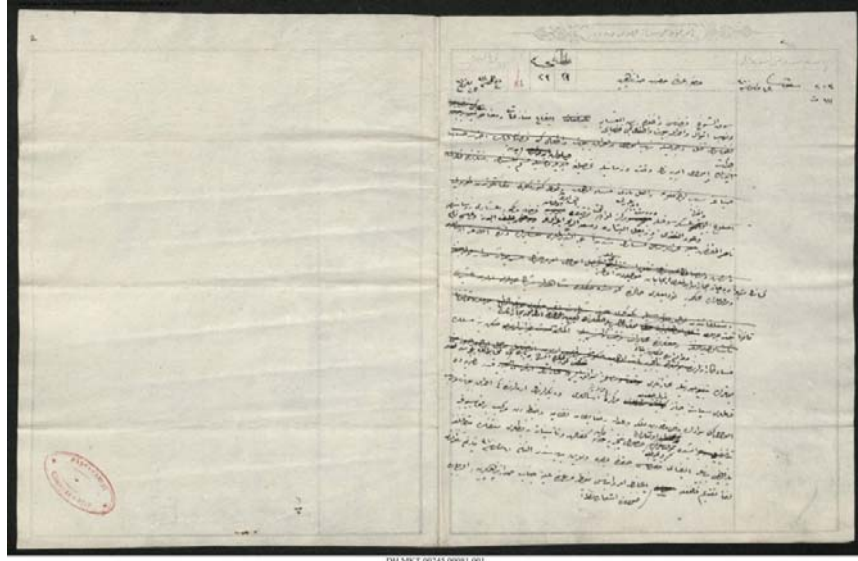
ونتيجة لتلك التطورات توجهت الدولة العثمانية بعد ذلك الى استدعاء مخلص باشا الى اسطنبول بسبب فشله في إخضاع العشائر المنتقضة في سوق الشيوخ، وأرسل بدلاً عنه إليها ناظر بيك الذي أمر بأن يحاول التفاوض مع سعدون باشا لحل القضية سلمياً. وقد استطاع ناظر بيك بالرياء والوعود أن يجعل سعدون باشا يميل إلى جانبه فأقنعه بترك سوق الشيوخ، وهكذا عاد الهدوء مرة أخرى إلى سنجق المنتفق، غير أن هذا الهدوء لم يكن يستمر إلا حين يعده سعدون باشا، وغيره من الشيوخ العرب ملائماً. (منتشاشفيلي، 1978) وعين الباب العالي عبد المجيد بيك والي بغداد والياً مؤقتاً على البصرة الذي بدء بتحركه تجاه البصرة، والناصرية، وسوق الشيوخ من أجل المفاوضات لحل تلك القضية، لكنها جوبهت بالرفض من قبل العشائر ولم تتمكن الحكومة من جمع الضرائب من عشائر سوق الشيوخ حتى قيام انقلاب الاتحاديين عام 1908 (السعدون، 1988؛ السعيد، 2017)

خاتمة البحث:

من خلال استعراضنا لموضوع "الأوضاع السياسية في سوق شيوخ بعد سقوط إمارة المنتفق 1881-1908" يمكننا ان نحدد جملة من الاستنتاجات التي توصل إليها البحث:

- 1- كان العام 1881 يمثل بداية عهد آخر وجديد من الوجود العثماني في سوق الشيوخ بعد إسقاط إمارة المنتفق.
- 2- تُعد مدينة سوق الشيوخ مركز ثقل المجتمع العشائري في جنوبي العراق، وقد تميزت في أواخر العهد العثماني بتحد السلطة العثمانية، إذ كان لموقعها الجغرافي الأثر الأكبر في منحها تحصينا منيعا، مما جعلها تؤدي دورا بارزا في التصدي للتهديدات العثمانية طيلة حقبة الحكم العثماني.
- 3- أرهقت الضرائب سكان سوق الشيوخ طوال حقبة الحكم العثماني، فتدهورت أوضاع السكان المعيشية والصحية والاقتصادية.
- 4- تتميز سوق الشيوخ بطغيان الصبغة العشائرية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، إذ أن معاقبة القبائل وسوق القطاعات العسكرية لقهر هذه القبيلة أو تلك تحول إلى الشغل الشاغل لكل والٍ من الولاة المعيّنين، ممن كانوا يتعاملون مع المنطقة، مثل غيرهم من الولاة، وقد أدى ذلك أن تصبح الحالة العامة في سوق الشيوخ سيئة، فالأمن كان مفقوداً، والاضطرابات منتشرة، والمعارك الدامية بين عشائر المنطقة نفسها او مع الحكومة آنذاك القُت بضلالها على أهالي سوق الشيوخ.

توقيف الدولة العثمانية بعض شيوخ العشائر في سوق الشيوخ وهم كل من عودة الفندي ومزيل آل بشارة ومسعد آل رحمة وابنه خليف البدر وعيسى الناصر في 31 مايس 1894. (DH. MKT, Nr. 245. 81-1).



ترجمة الوثيقة:

من نظارة الداخلية الى حضرة صاحب الصدارة: رقم 203-2- ذي الحجة - 1311

من اجل منع تحصيل الاموال المستحقة تحصل منازعات ومناوشات بين العشائر داخل قضاء سوق الشيوخ كما يحصل نهب للأموال واحراق للبيوت وما شابه وتجاوزات في وقت تحصيل الاموال الاميرية، وقد تم سوق العساكر الى تلك المنطقة كما تم توقيف رؤساء العشائر التالية اسمائهم وهم (عودة ال فندي ومزيل ال بشارة ومسعد ال رحمة وابنه خليف البدر وعيسى ناصر) وعلينا محاكمة رؤساء العشائر هؤلاء، وقد تم ايقافهم الى حين مثولهم امام المحكمة، واذا ثبت عليهم جرم بحسب القانون يتم محاسبتهم بذلك من اجل عدم العودة الى السلوك غير المرضي من جديد. ونعرض ان يتم ابعادهم ونفيهم عن القضاء لما هو موافق للمصلحة وارسالهم الى الناصرية، وان لم يكن ممكنا ارسالهم الى مركز الولاية بتهمة حرق البيوت ونهب الاموال. ونرجو ان يعرضوا على لجنة مكونة من موظف ملكية وعدلية ومن ضابطي النظامية ولجنة لتدقيق هذه الشكايات. وبعد التوصل الى نتيجة يقوم متصرف المنتفق بتأمين وكفاية الضبط كما جاء في الكتاب، وقد تم اشعار ولاية البصرة البهية بهذا الامر عن طريق التلغراف، والامر في هذا الباب متوقف على سماح دار الصدارة العلية بفعل ذلك.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

1- الوثائق غير المنشورة:

أ- وثائق الأرشيف العثماني:

وثائق غرفة أوراق الباب العالي:

BOA,BEO, Nr. 2890 – 216725-4, Tarih: 21 Cemaziyelâhir 1324(August 11, 1906).

BOA,BEO, Nr. 2890-216725-6, Tarih: 21 Cemaziyelâhir 1324) August 11, 1906).

BOA,BEO, Nr. 1629-122133, Tarih: 19 Zilkade 1318 (March 11, 1901).

BOA,BEO, Nr. 2598-194786-2, Tarih: 29 Rebiülevvel 1323 (June 3, 1905).

BOA,BEO, Nr. 2598-194786-4, Tarih: 3 Rebiyülâhir 1323 (June 7, 1905).

BOA,BEO, Nr. 2972. 222868, Tarih: 16 Zilkade1324(January 1, 1907).

وثائق قلم المكتوبي (قلم التحريرات) / نظارة الداخلية:

BOA,DH.MKT,Nr.1130.51-1,Tarih:8 November 1322 R)November 21, 1906).

BOA,DH.MKT, Nr. 2598. 136, Tarih: 2 Zilhicce 1319 (March 12, 1902).

BOA,DH.MKT, Nr. 1467-86, Tarih: 19 Receb 1305) April 1,1888).

March 19,1888).(BOA,DH.MKT, Nr. 1467-86,Tarih: 5 Receb 1305

November 14,1893).(BOA,DH.MKT, Nr. 162-6, Tarih: 5 Cemaziyelevvel 1311

BOA,DH.MKT, Nr. 245. 81-1, Tarih: 2 Zilhicce 1311) June 7, 1894).

وثائق أوراق قلم الشفرة /نظارة الداخلية:

BOA,DH.SFR, Nr. 384. 65, Tarih: 7 July 1323 (July 20, 1907).

أوراق معاملات لجنة الإصلاحات في نظارة الداخلية:

BOA,DH.TMIK.M, Nr. 117-51-14, Tarih: 16 Rebiyülâhir 1320 (July 23, 1902).

BOA,DH.TMIK.M, Nr. 117-51-3, Tarih: 24 Zilkade 1318 (March 15, 1901).

BOA,DH.TMIK.M, Nr. 164-28-1, Tarih: 3 Ramazan 1321 (November 23, 1903).

BOA,DH.TMIK.M, Nr. 170-42, Tarih:25 Safer 1322 (May 11, 1904).

BOA,DH.TMIK.M, Nr. 174-59- 4, Tarih: 5 Cemaziyelevvel 1322 (July 18, 1904).

BOA,DH.TMIK.M, Nr. 202. 61-1, Tarih: 19 Cemaziyelevvel 1323 (July 23, 1905).

BOA,DH.TMIK.M, Nr. 211-39-10, Tarih: 11 January 1321 R (May 24, 1905).

BOA,DH.TMIK.M, Nr. 227-47-2-2, Tarih: 19 July 1322 (August 1, 1906).

BOA,DH.TMIK.M, Nr. 95-21-1, Tarih: 15 August 1316 R) August 30,1900).

وثائق إرادة خاصة:

BOA,I.HUS, Nr. 138. 74, Tarih: 24 Zilhicce 1323 (February 19, 1906).

وثائق قلم مكتب المعارف:

BOA,MF.MKT, Nr. 963-58-2, Tarih: 2 November 1322 R)November 15, 1906).

وثائق معروضات يلدر العسكرية:

BOA,Y.PRK.ASK, Nr. 42-27-1, Tarih: 18 Muharrem 1305)October 6,1887).

ب- الوثائق البريطانية:

F.O., 371- 149, X/M 9928, (Basrah Wilayat), No.11, March 5, 1906

F.O., 424/210, inclosure in No. 67, Crow to O'Conor, No. 47, Bussorah, July 17, 1906.

F.O., 195/2214, No. 564/53, Ramsay to O'Conor, Baghdad, August 25, 1906.

F.O., 195/2215, No. 730/74 confidential, Ramsay to O'Conor, Baghdad, August 25, 1906.

F.O., 424/210, inclosure in No. 55, Crow to O'Conor, No. 36 confidential, Bussorah, May 29, 1906.

F.O., 371 - 149, X/M 9928, (Basrah Wilayat),No. 224, April 3, 1906.

F.O. 195/1978, Extract from diary of H.M.'s Consul General, Baghdad, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, Simla, September 3, 1897.

F.O. 195/1978, No. 356/62, Loch to Currie, Baghdad, June 11, 1897.

F.O. 195/2020, Inclosure in No. 181/24, Loch to Currie, Baghdad, April 23, 1898.

F.O. 195/2055, No. 32, Ratislaw to O'Conor, Basra, July 5, 1899.

ج- وثائق دار الكتب والوثائق:

د.ك. و.، وزارة الداخلية، ملف رقم 32050/107، تقرير المفتش الاداري امين الخالصي لتفتيش قضاء سوق الشيوخ، 21 تشرين الثاني 1948.

2- الوثائق المنشورة:

أ- الوثائق العثمانية:

بصرة ولايتي سالنامه سي، الدفعة(1)، لسنة 1308هـ-1890م.

ب- الوثائق البريطانية المنشورة:

Saldanha, J.A., Précis of Turkish Arabica Affairs 1801 –1905, Vol. VI, Simla, 1906.

ثانياً- الرسائل والاطاريح الجامعية:

إيناس جبار سعيد الحسيناوي، سوق الشيوخ 1915-1958 (دراسة تاريخية) رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2013.
حميدة مكي فهد السعيد، تاريخ الشرطة في لواء المنتفق 1921-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، 2017.
دعاء ثامر حسن، مشكلة الأراضي في لواء المنتفق 1915-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية الآداب، 2016.
رقية حسن البرزنجي، سالم الخيون ودوره الاجتماعي والسياسي حتى عام 1954، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2013.
شاكر حسين دمدوم الشطري، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1869-1914، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012.
محمد جبار إبراهيم، البنية الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في الفكر السياسي العراقي الحديث 1869-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2007.
موضي بنت عبيد بن عبد الرحمن المطيري، سعدون شيخ المنتفق وعلاقته بالقوى المحيطة 1891-1911، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، 2014.

ثالثاً: المصادر العربية:

جعفر الحسني وماهر القيسي، الثورة الزراعية في الريف العراقي، بغداد، 1970.
حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج2، بيروت، 1962.
حميد حمد السعدون، إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية 1546-1918، عمان، 1999.
خالد حمود السعدون، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة 1908-1918، الكويت، 1988.
شاكر حسين دمدوم الشطري، تأريخ الشرطة خلال العهد العثماني 1881-1917، بغداد، 2016.
شاكر مصطفى سليم، الجبايش دراسة انثروبولوجية لقرية من اهالي العراق، ج1، بغداد، 1956.
عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج8، بيروت، (د.ت).
عبد العال وحيد عبود العيساوي، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني 1914-1921 (دراسة أحواله السياسية والاجتماعية والاقتصادية)، النجف، 2008.
عبد الله الفياض، مشكلة الأراضي في لواء المنتفق، بغداد، 1956.
عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق 1914-1932، بغداد، 1978.
محمد بن خليفة بن محمد بن موسى النبهاني الطائي، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ط2، ج10، القاهرة، 1344هـ.
مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية 1897-1925، القاهرة، 1970.

رابعاً: المصادر المعربة:

ديكسون، ه. ر. ب.، الكويت وجاراتها، ترجمة: حمد الجاسر، ج1، (د-م)، 1990.
لوريمر، ج.ج.، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة: مكتب امير دولة قطر، ج4، الدوحة، (د.ت).
منتشاشغيلي، البرت م.، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، بغداد، 1978.

خامساً: المصادر الأجنبية:

ثريا، محمد، سجل عثمانى ياخود تذكر مشاهير عثمانيه، أثر مجلس كبير معارف أعضاء سندن، مطبعة عامرة، إستانبول، 1308هـ

سادساً: البحوث والدراسات العربية المنشورة:

ميثاق خيرالله جلود، انتفاضات عشائر جنوب العراق في العهد العثماني، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، العدد 10، السنة 2012.

سابعاً: البحوث الأجنبية:

Бадем, Джандан, Мухаммад-Фазиль Паша Дагестанлы (1853–1916). Биографические сведения по материалам

Османского архива, МавраевЪ, по Республике Дагестан, культурно-исторический журнал №1(2), 2014.

ثامناً: الجرائد:

جريدة زوراء، العدد (1020)، 5 رجب عام 1299 هـ الموافق 22 مايس 1882م.

جريدة زوراء، العدد (1215)، 13 رجب 1302 هـ الموافق 27 نيسان 1885م.

The Political Situation in Suq Al-Shuyukh after the Fall of the Emirate of Muntafiq 1881-1908

*Shaker Hussein Damdoom AL-Shatri, Nawar Majeed Nasser Al-Shmeisawi **

ABSTRACT

This paper deals with the Political Situation in Suq al-Shuyukh after the Fall of the Emirate of Muntafiq (1881-1908). And that this era formed a distinctive era of the Ottomans in Iraq is different from their previous promises.

The study included an introduction, three topics, a conclusion and an appendix. The first topic dealt with the actions of the Ottoman government towards Suq al-Shuyukh after the fall of the emirate. While the second topic deals with the return of Saadoun to the political scene. The third section deals with the position of the Ottomans from the armed movements of the tribes of Suq al-Shuyukh. The research was based on several sources, foremost of which were Ottoman and British published and unpublished documents and some academic studies that deal with some aspects of this subject, as well as Arabic, Arab and foreign books, Arabic and foreign periodicals, and local newspapers covering important aspects of the events of Suq al-Shuyukh during this historical period.

In the course of our review of this subject, we find that the year 1881 marked the beginning of another era of Ottoman existence in Suq al-Shuyukh after the overthrow of the Muntafiq. The city of Suq al-Shuyukh is the center of the weight of the tribal community in southern Iraq. Its geographical location had the greatest impact in granting its immunity, which played a prominent role in confronting the Ottoman presence.

Keywords: Ottoman state, Iraqi Tribes, Suq Al-Shuyukh.

* College of Arts, Thi -Qar University, Iraq. Received on 18/3/2019 and Accepted for Publication on 12/6/2019.